

القدرة وعندهم مقطوع عليه ومنها انه مرتب بجميع الكائنات  
 عين او عرضا طاعنة او معصية لانه خالقها بالاختيار فيكون مرتباً بالاختيار  
 ضرورة فلا فالهزة المعصية والجهل عن الاستدلال المذكور ان ذلك  
 من الاجتهاد المذكور انما يتوجب على الجزئية القائلين بقى الكسب الى  
 كسب العبد مع كسب الفعل للاختيار بغيره او دفعه فلهذا  
 لا يوصف فعله الله بانه كسب والاختيار ان اختيار العبد اصلاً  
 بالكلية حاصل الجواب ان يقال هذا الاجتهاد المذكور وهو علم  
 الفرق بين الحركيتين ومطلان قاطلة التكليف والمدى والذم  
 والتواب والعقاب انما يكون محمداً على الجزئية فانهم قائلون بان  
 ان لا كسب للاختيار للعبد اصلاً في افعاله بل كان افعالاً غير  
 حر كات الاجادات لا علينا فانما قائلون بكسب العبد واختياره  
 فلا يكون قاعدة التكليف باطله لوجود الاختيار من العبد  
 ولا المدى والذم ولا التواب والعقاب لانه افعال صادرة  
 عنه باختياره ولاجل ذلك يسمى المدى والذم والتواب  
 والعقاب في مقابلة افعاله وانما نحن متبني ان نثبت كسب  
 والاختيار على ما حققه العلم البارزنايد الى ما ان شاء الله مع  
 فيصية التكليف لاختياره ما كلف به ويسمى المدى والذم والتواب  
 والعقاب

الاختيار

م  
الاجتهاد

Copyright © King Saud University